فليفرحوا هو خير مما يجمعون تهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم
من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم ويروى ان حكيما صنف
في الحكمة ثلاث مية وستين تصنيفا اوحى الله الى نبي زمانه ان قل له انك قد
ملات الارض نفاقا وان الله لم يقبل من نفاقك شيا ولله در الخزازي حيث
يقول العلم للرحمن جل جلاله * وسواه في جهل به يتغمغم *
ما للتراب وللعلوم وانما * يسعى ليعلم انه لا يعلم *

ولنعد الى ما نحن بصدده فنقول احتج المعللون
بتعليل افعال الباري تعالى بحجج الاولى ان الغرض يستحيل عوده على الباري تعالى
اتفاقا فيتعين ان يعود على المكلفين فعوده عليه اما ان يكون اولى بالباري تعالى
او لا فان لم يكن اولى لم يثبت له حظ الحمل على الفعل وانما يقع ان وقع ترجيح
الفاعل عند القايل به لانه مرجوح او مساو وما وقع بنحو ترجيح المختار وليس من
الغرض في شي وان كان اولى بالباري تعالى كان فعله اولى من تركه والاتصاف
بالاولى كمال وانما يحصل هذا الكمال بواسطة الغير فيكون للغير دخل في تحصيل
الكمال لواجب الكمال بالذات وانه محال **الجواب** انه اولى من نفسه
والحكيم لا يعدل عن الاولى واتخاذ المرجوح او المساوي هو العبث الذي
من اتصف به خرج عن كونه حكيما والباري تعالى واجب الحكمة فان
اردتم بالاستكمال بالغير هذا فغير مسلم بل هو عين الكمال وخلافه عين النقص
وكان يلزمكم نفي العلم فانه لا يتصف بكونه عالما الا مع تحقق المعلوم
فقد استكمل بالمعلوم بل الذات واجب الكمال فلا يستكمل بمفهوم اخر هو العلم
ونحوه وهذا هو الذي جر الفلاسفة الى نفي العلم وساير الصفات من حيث
المعنى لانهم العلم ونحوه من صفات الكمال للدليل الذي يعود اليه ثم ينفون عن
الذات ما يلزم منه بعد المفهوم او الاستكمال بالغير كمتعلق العلم ونحوه كما تقدم
عليهم لئلا يقع التركيب بزعمهم لانه ينافي الوجوب كقول من قال لو صدر عنه
اكثر من واحد لكثر بذلك الاعتبار فينبغي التوحيد ويلزم التركيب
وكان يلزمهم هذا ان ينفي صدور الواحد ايضا لانه من حيث الصدور عنه مغايرة
له بدون الصدور وهو التعطيل المحض وكذلك مقالة هولاء لا يبقى الهم لا
ينبغوا له تعلقا بشي لان ذلك استكمال بالغير فينتفي عنه جميع الكمالات

التي

التي لا تعلق لها فينتفي عنه التعلق بالاثار المشاهدة باي وجه وهو التعطيل
المحض نعوذ بالله من الجهالة وقد التزم ابن عربي الضال المضل ان هذا
التعلق الى الباري تعالى وبين خلقه يلزم منه عدم الغنا والوقوف عن الغير في بعض
كلامه فكان احد عدلي الضلال والباطنية والفلاسفة العدل الاخر لانهم
قالوا ابطلنا التعلق لتنتفي الحاجة المنافية للغنى الواجب وهو يقول لا بل اثبتنا
اثبت الحاجة والى هذين المقالين انتهى علم الخلايق من نظار الضلال لانه
ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم ثم نقول لهولاء النافين للتعليل
اذا كنتم تجعلون قصد الاحسان الى العالم بايجاده وايجاد منافعهم وبعث الرسل
وانزال الكتب والحفظة وحثهم على التقرب الى ربهم وتشويقهم وترغيبهم
بالكمالات المعنوية والمستلذات الحسنة وغير ذلك من النعم وان تعدوا نعمت
الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار فاذا كان كذلك عندكم
نقصا فما الكمال واين اسماء الله الحسنى وهو من لم يكن له من العناية مثقال حبة
من خردل سبحان الله هذه والله مقالة عدو في صورة صديق **وقد**
اوردت الفلاسفة هذه الشبه التي تلقيتموها على المختار وقالوا لو كان
مختارا فلا يخلو اما ان يكون الفعل اولى به من الترك او لا **فان كان**
يكون حصوله كالالة فيكون في ذاته ايضا مستكملا به وان لم يكن
كان عبثا وهو غير جاير على الحكيم **فليت** شعري كيف
حصلتم على هذه الشبهة ولمزت خصومكم وما اجبتم على الفلاسفة الا بعين
جواب خصومكم عليكم **الحجة الثانية** قالوا ان كان الغرض قديما
لزم قدم الفعل لتمام شرط الفعل وان كان حادثا كان ايجاده لغرض وتسلسل
والجواب ان هذه ايضا تلقيتموها من الفلاسفة فلنبين كيفية
ايرادهم ثم لزومه لكم بجعلكم المرجح الارادة وعدم لزومه لمن جعل المرجح
الداعية **قالت** الفلاسفة ايرادا على اسناد العالم الى المختار لو كان العالم
مستندا الى المختار واما ان يجتمع بشرايط الايجاد في الازل لزم كون الفعل ازليا
وانه يناقض الاختيار وان كان بعض الشرايط حادثا نقلنا الكلام
اليه فان كانت شرايطه قديمة كان قديما وان كان بعضها حادثا نقلنا
الكلام اليه وتسلسل فكان من الجواب عليهم ان الازل مانع من حصول اثر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)